



المدخل النظرية المفسرة لقانون الرؤية

وآثاره الاجتماعية على أبناء الطلاق

أماني عبد الله محمود فرج

باحثة كتوراه

قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة بني سويف

اشراف

أ.د جلال مديولي محمد



## المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة في تفسير الآثار الاجتماعية لقانون الرؤية على أبناء الطلاق، وذلك من خلال عرض نظريات الدور والضبط الاجتماعي والنسوية والقوة القاهرة في إتخاذ القرارات، والهيمنة الذكورية، ورصد القضايا الرئيسية لكل نظرية على حدة، وأهم روادها، والكشف عن القضايا التي تتناولها كل نظرية على حدة، وربطها مع موضوع البحث في تفسير الآثار الاجتماعية لقانون الرؤية على أبناء الطلاق، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أهمية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في حل قضية مشاكل عدم رؤية الآباء لطفالهم، كما تبين أن القوة في يد الطرف الحاضر وفي أغلب الأحيان تكون الام هي المسيطرة علي عملية رؤية الأب لأبنه، مما يؤدي إلى استخدامها تلك القوة في إبعاد الأبناء عن آبائهم، مما يتضح استغلال قصور القانون في عقوبتها عند عدم التزامها بتنفيذ قرار المحكمة والقاضي.

**الكلمات المفتاحية:** قانون الرؤية، أبناء الطلاق، آثار قانون الرؤية، نظرية الهيمنة الذكورية.

## Abstract:

The aim of the study is to identify contemporary trends in the interpretation of the social effects of the Vision Act on the children of divorce by presenting theories of role, social control, feminism and force majeure in decision-making, male dominance, monitoring the main issues of each theory and its main leaders, revealing the issues dealt with separately by each theory, and linking them to the subject of research into the social effects of the Vision Act on divorce. The importance of formal and informal means of social control in resolving the problems of parents' lack of vision of their children. It has also been shown that force in the hands of the foster partner, often the mother, is in control of the father's vision of his son, which results in her using that power to remove children from their parents. It is evident that the shortcomings of the law in her sentence have been exploited when she is not bound by the court and judge's decision.

**Keywords:** Children of divorce, The law of vision, the sons of divorce, the effects of the law of vision, the theory of male dominance.



تعد الأسرة أكثر الأنساق حساسية لعملية التغيير في بناء المجتمع تأثرًا وتأثيرًا، فهي بؤرة تفاعل بين تنظيمات ومؤسسات مختلفة ذات صلة بالوفاء لأعضاء المجتمع بالحاجات الأساسية، وتقاطع علاقات وعمليات اجتماعية من أهمها التنشئة الاجتماعية (العطار، سهير عادل، 2017: ص 4)، وتقوم الأسرة بعدة وظائف أهمها التنشئة الاجتماعية حيث تقوم الأسرة بتكوين الفرد وتنشئته اجتماعيًا وثقافيًا تبعًا لقيم وعادات المجتمع الذي ينتمي إليه، وذلك يتم من خلال الاب والام وإذا لم يحدث وفاق بينهما يحدث خلل بالأسرة، ومن الممكن أن تنهار الأسرة ويتمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، ويخفق كل فرد من أفرادها في القيام بالدور المنوط به على نحو سليم، مما يؤدي إلى رفض التعاون بين أفراد الأسرة و سيادة عمليات التنافس والصراع بين أفرادها (أيديو، ليلي، 2013: ص 45)، الأمر الذي يصل إلى الطلاق أو الانفصال.

وتشهد محاكم الأسرة نزاعات مستمرة بين الأزواج بعد الطلاق على حضانة الأطفال وحق رؤيتهم بالإضافة إلى إهمالهم من طرف والديهم من حيث الامتناع عن النفقة عليهم، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى التشابك والاعتداء بالضرب أمام الأطفال، وأحيانًا تضطر الشرطة إلى التدخل لتنفيذ قرار الحضانة، كما يمثل حق رؤية الصغير حلقة أخرى من حلقات النزاع بين الزوجين المنفصلين إذا استخدم هذا الحق غالباً للانتقام المتبادل بينهما.

وقد انتشرت ظاهرة أبناء الشقاق بشكل كبير في المجتمع المصري، الأمر الذي نتج بسبب فشل الزيجات غالباً والمشاكل الأخرى المتمثلة في الحقد المتراكم وتصفية الحسابات فيما بينهما مما عاد بالسلب على أبنائهم الأبرياء الذين لا ذنب لهم في هذه المشكلات. (حليم، نادية، 2004: ص 5)

الأمر الذي دعا إلي ضرورة التعرف على الآثار الاجتماعية لقانون الرؤية على الأبناء والآباء والأمهات، وأيضًا يسعى هذا البحث التعرف على الإسهامات النظرية



المفسرة للقانون، ومدى ارتباط تلك الإسهامات بالآثار القانون على الأبناء والآباء والأمهات، وسنتناول بشكل من الأيجاز بعض المداخل النظرية المفسرة لموضوع البحث وهي: نظرية الصراع، نظرية الدور، نظرية الضبط الاجتماعي، النظرية النسوية، نظرية القوة القاهرة في إتخاذ القرارات، نظرية الهيمنة الذكورية.

### مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث الحالي في الكشف عن تأثير نظريات (الهيمنة الذكورية، والقوة القاهرة، ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية الدور، والنظرية النسوية) على قانون الرؤية وآثاره الاجتماعية على أبناء الطلاق وتفسيراتهم المختلفة، ورصد القضايا الرئيسية لكل النظريات، وتوضيح تفسير كل نظرية بموضوع البحث على حدة.

### التساؤلات:

يحاول البحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات الآتية:

- 1- ما القضايا الرئيسية التي تطرحها نظرية الهيمنة الذكورية حول الآثار الاجتماعية لقانون الرؤية؟
- 2- ما مدى تميز نظريتي القوة القاهرة، ونظرية الهيمنة الذكورية في تناول قضية حق رؤية الصغير وآثاره الاجتماعية على أبناء الطلاق؟
- 3- ما أهم القضايا التي تتناولها نظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية الدور، والنظرية النسوية؟

### منهجية البحث:

ويعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال عرض نشأة النظرية والاعتماد على تحليل مضمون كتابات أصحاب النظرية ونقادها.



## أولاً: نظرية الدور

يرجع ظهور نظرية الدور إلى بداية القرن العشرين، ولهذا تُعد من إحدى النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتتبنى فكرة رئيسية إلا وهي: "أن السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية تعتمد على الدور الذي يقوم به الفرد أو الأدوار التي يشغلها في المجتمع"، وذلك لأن الدور الاجتماعي يشمل على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه تحدها الواجبات والمهام التي يقوم على انجازها في المجتمع، ولذلك تتعدد مسميات الدور ما بين أدوار قيادية، وأدوار وسطية، وأدوار قاعدية (الحسن، احسان. 2015: 159-165).

ويُعد رواد النظرية هم ماكس فيبر الذي تناولها بالدراسة والتحليل، وهانز كيرث وسي ورايت ميلز في كتابهما "الطباع والبناء الاجتماعي"، وتالكوت بارسونز، وأخيراً روبرت مكايفر، وتتعدد وجهات نظرهم ومبادئهم المختلفة بخصوص الفكرة الرئيسية والعامل الأساسي لنظرية الدور، إلا أن هناك مبادئ عامة لنظرية الدور سنعرضها بشكل من الإيجاز وهي كالآتي:

- 1- يحتوي البناء الاجتماعي على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية وكل مؤسسة تشتمل على مجموعة من الأدوار.
- 2- يتضمن الدور الاجتماعي مجموعة من الواجبات يؤديها الفرد وفقاً لمؤهلاته، خبراته، تجاربه، وثقة المجتمع في الفرد، وكفاءته وشخصيته، وبعدما يؤدي الفرد واجباته يحصل على حقوقه سواء كانت مادية أو اعتبارية، علماً بأن الواجبات يجب أن تكون مساوية مع الحقوق والامتيازات التي يمتلكها الفرد.
- 3- يحدث صراع الأدوار الاجتماعية عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة، وأيضاً تتناقض الأدوار الوظيفية التي يشغلها الفرد وتطلق على عدم قدرة المؤسسات على إدارة مهامها بشكل إيجابي.



ولهذا ترتبط هذه النظرية بموضوع البحث في أن الأسرة سابقًا كان كل فرد يتحمل واجبات عدة منها أدوار في أسرته سواء كانت قيادية أو وسطية أو قاعدية وأدوار في عمله، وكانت تتسم الأسرة بالتماسك والتضامن والوحدة، أما الآن مع تطور المجتمعات وتعدد الأدوار أصبح يحدث صراع بين تلك الأدوار لأنه يضغط على الفرد في تحقيق كل الواجبات المنوط بها في آن واحد، مما يؤدي إلى حالة من التناقض والصراع بين الأدوار، مما يؤثر على استقرار الأسرة وتماسكها داخليًا، وكذلك الحال مع مواد حق رؤية الصغير إذ لم يؤدي الدور المنوط منه، فإن في الواقع يحدث خلاف بين المطلقين ويؤثر بالسلب على الأبناء.

### ثانيًا: نظرية الضبط الاجتماعي

يقصد بالضبط الاجتماعي هو ذلك النمط الذي يستخدمها المجتمع على كل أفراده لكي يحافظ على نظام المجتمع ومراعاة القواعد المتعارف عليها، ويتمثل في نوعان هما: الضبط الرسمي ويظهر في القانون الوضعي المكتوب، أما الضبط غير الرسمي يتضمن مجموعة من الوسائل يقصد بها الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والدين (أحمد، سلوى، 2013: 11).

وعرضها جورردون مارشال Gordon Marshall على أنه يتمثل في العمليات التي تنظم سلوك الأشخاص والجماعات وذلك تبعًا للمعايير وقواعد السلوك المتعارف عليه في المجتمع، ولا يقوم إلا من خلالها، وتوجد بعض المتطلبات بداخلها والتي تحتوي على الامتثال لتلك المعايير.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا سيطرة الضبط اجتماعيًا على سلوكيات وأفعال الفرد داخل الجماعات و المجتمع، ولكن لا تقرضها على الفرد بهدف إظهار سيادة المجتمع والجماعة، وإنما لكي يحسن من قيام الفرد بوظيفته الاجتماعية أو الدور المنوط عليه من خلال المنظمة الاجتماعية الذي ينتمي إليه، وتتمثل سيطرة الضبط في المجتمع من خلال السيطرة الرسمية تتضمن اللجوء إلى القوانين والتشريعات المتنوعة التي تلزم بها المنظمات وتفرض عقوباتها من قبل الهيئات الحكومية في



المجتمع، أما السيطرة غير الرسمية تمارس بصورة قديمة مستمدة سلطتها من القواعد المتفق عليها بين الأشخاص والجماعات في المجتمع.

وترتبط نظرية الضبط الاجتماعي سواء الرسمي أو غير الرسمي بموضوع الدراسة في توظيفها لأهمية دور الضبط الرسمي المتمثل في القانون لكي ينظم العلاقات الاجتماعية التي حدثت فيها مشاكل ويجد لها حلاً وينظم تشريعاتها ليأخذ كل من له حق حقه، في حين نجد هناك المجالس العرفية التي تشكل صور الضبط غير الرسمي وتأثيرها على المجتمع المحلي وإيجادها حلول عند حدوث مشاكل أسرية، عند ممارسة المجالس العرفية لكي تحل المشاكل داخل الأسرة فهي تخرج الضبط الاجتماعي إلى حيز التطبيق وتستخدم ما يسمى بالجزاء، ويقصد بالجزاء خروج قوى الضبط من حالة الكمون إلى حالة الفعل، ويظهر الجزء بشكلان هما: إيجابي للامتثال لقواعد الضبط، والآخر سلبي لمن يخالف قواعده التنظيمية (الخشاب، مصطفى، 2002: 277).

### ثالثاً: النظرية النسوية

ظهرت هذه النظرية في العقود القليلة الماضية، وهي النظرية التي تتحدد الطريقة التي ينظر بها علماء الاجتماع إلى المجتمع الذي يقومون بدراسته، حيث تبنت طريقتهم منظور الرجال، وتهميش أدوار النساء، الأمر الذي أدى إلي ضعف معرفة علم الاجتماع بحياة النساء وخبراتهم من جهة، وانخفاض مكانة النساء في المجتمع من جهة أخرى، وقد ظهر النقد النسوي لعلم الاجتماع الذكوري في أعمال بعض علماء الاجتماع الأمريكيين من أمثال جيسي برنارد (Jessi Bernard) وأليس روسي (Alice Rossi) (لطي، طلعت، 2009: 74).

ويعد الاتجاه النسوي Feminism من الاتجاهات الحديثة نسبياً في دراسة الأسرة عامة والمرأة خاصة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي، ولهذا ينبغي التفريق بين النسوية كحركة اجتماعية تجمع بين النظرية والممارسة السياسية التي تسعى للمساواة بين الرجل والمرأة، وإعادة بناء وتشكيل المجتمع على نحو يقضي على نظام السلطة



الأبوية، فهو فكر يهتم بعد المعاناة النوعية التي مرت بتاريخ طويل واستمرت للوقت الحالي، وتغيرت من مجرد محاولات لتغيير الصيغ القانونية إلى جهود ممتدة في كل مجالات الحياة.

وبدأت النظريات الاجتماعية تهتم ببناء تفسير التجارب الخاصة بالنساء، وهذه النقطة الهامة هي البداية الحديثة والطريق المجتمعي لتحقيق الإنجاز والخلص بالنسبة للنساء، فبالتالي كانت محاولات نظريات الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من أجل تحديد إمكانية التقدم في اتجاه التنظير الإنساني، ومن هنا أصبحت النظريات النسوية منشغلة بالمشروع السياسي لتوضيح كيفية فهم الظروف الاجتماعية التي تعيش المرأة حياتها فيها، وإتاحة الفرصة لإعادة بناء عالمها الخاص، والتقدم المحتمل في طريق الحرية أو التحرر (الخواجة، محمد. 2008: 139).

ولقد تعددت الكتابات التي تحدثت عن تعريف النظرية النسوية، وأكدت على الجدل والنزاع ولا يوجد اتفاق بينهم حول وضع محدد، إلا أنهم أجمعوا على هدف رئيسي تسعى النظرية النسوية لتحقيقه، واعتبر هذا الهدف الفكرة الرئيسية والجوهرية لنظرية (Beaste Chris, 1999: 26):

"تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل أن تتماثل مكانه المرأة مع مكانة الرجل وتنال كافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مجتمع ينهض ببنائه".

وللتعرف على الفرق بين الحركة النسائية Women Movement والفكر النسائي Feminism نجد أن الاول ناد بحقوق المرأة، والتي بدأت منذ الثورة الفرنسية، ومن الملاحظ من خلال الدراسات أن الحركة النسوية أرخت إلى الموجة الأولى والموجة الثانية، بالإضافة إلى ما يعرف حديثاً بالموجة الثالثة أو ما يعرف "ما بعد النسوية"، أما الفكر النسوي اشار إلى مجموعة من الإسهامات النظرية والمنهجية التي فسرت الأوضاع وحياة النساء وعلاقتها بالرجال في ضوء الأوضاع الاجتماعية





والثقافية المختلفة، ولهذا تعد النظرية النسوية Feminist Theory حركة اجتماعية تجمع بين النظرية والممارسة السياسية وتهدف للمساواة بين الرجال والنساء .

ولهذا تنوعت المفاهيم على مستوى منظومة العلاقات بين الجنسين في التكامل والمشاركة والفصل والإقصاء بما يخص النظام الأبوي في المجتمع، كما كان من الضروري الفصل بين شكل ودرجة الأبوة بهدف تغيير المفاهيم في العلاقات بين الجنسين، وعلى مدي مشاركة النساء في المجال العام، ونحن الآن في حاجة لمفاهيم تصل إلى آثار التغيرات البنائية والحياتية والشخصية للنساء، التي تجعل الكثير من النساء بصدد التفكير في الخيارات، ولكن التي تخضع للظروف التي تحدث لهن وليس من صنع أيديهن فتحدث الفجوة ما بينهن (Walby, S. 1996: 16).

وبعد تناول الأفكار وآراء العلماء السابقة باتت تمثل اتفاق جماعي بين الحركات النسائية في جميع أنحاء العالم، وتأثير الفكر النسائي لم يقتصر على المجتمعات الغربية فقط، ولكن تأثيره امتد إلى المجتمعات العربية كذلك وخاصة المجتمع المصري، حيث ظهر اتفاق بين مطالب الحركة النسائية في موجتها الأولى في المجتمعات الغربية مع ما سعت إليه الحركة النسائية المصرية في بداياتها، إلا أن ظهرت حركات ذكورية تولى قيادتها رجال متميزين، ثم انضمت إلى صفوفهم بعد ذلك النساء من الطبقات العليا والوسطى، ولكن تباينت مطالبهم عن الاتجاهات العالمية فيما يرتبط بالوطنية والنزعة إلى الحرية، مستعينة بحقوقها الموضحة في مبادئ الشريعة الإسلامية وخصوصية وتنوع العقائد، على الرغم من تعرض المرأة المصرية من الهيمنة الذكورية والسلطة الأبوية، إلا أن ذلك لم يمنع المرأة من المطالبة بحرياتهن أسوة بما حدث في المجتمعات الغربية.

بالإضافة إلى توظيف النظرية النسوية مع الدراسة من اجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الموضوعات المرتبطة بحقوق المرأة في المجتمع من التعليم والعمل والحقوق القانونية خاصة في مجال القوانين التي تنظم حياتها في الأسرة، وبعد حصولها على تعديلات في قوانين الأسرة والطلاق، إلا أن تحقيق المساواة بين الرجل



والمرأة في قانون حق رؤية الصغير لم يكن منصفًا بالقدر الكافي للأباء والأبناء في حقهم بتربية وتنشئة أطفالهم تنشئة سوية وسليمة وصحية لنفسياتهم، وإلغاء التمييز الواقع عليهم وملائمة القانون التغيرات المجتمعية الجديدة بما يراعي العرف والدين.

#### رابعًا: نظرية القوة القاهرة في اتخاذ القرارات

يقصد بالقوة القاهرة الطاقة والقوة الغالبة للأمر أو الشيء، من غير رضا ولا اختيار بحيث تغير حالة قائمة بالفعل، ويطلق عليها أيضًا مصطلح الاستحالة، حيث تعد الاستحالة أثرًا للقوة القاهرة، وذلك لان السبب والمسبب تربطهما علاقة سببية، ولقد ينتج السبب من المسبب وهو استحالة تطبيقه (بني أحمد، خالد، 2006: 188-189).

وقد ظهرت نظرية القوة القاهرة منذ القدم، إذ تبلورت من خلال الفكر القانوني المقارن الذي حرص -أشد الحرص- على إيضاح معاييرها التقنية ونتائجها إيجابيًا لا لئلا يلبس فيه، بهدف تسهيل العمل بها في المحاكم، ولقد تجلّت أهمية تلك النظرية في أثرها على مسئولية المدين أو فسخ العقد، ولقد أشار إليها القانون الألماني بمعنى آخر وهو "استحالة التنفيذ" الذي تبرأ -نتيجة له- ذمة المدين من الوفاء بالتزاماته، وتبين من خلال ما سبق أن مفهوم القوة القاهرة طارئٌ على العلاقات القانونية، مؤثرٌ على ما ينتج عنها من التزامات (المغربي، محمود، وصنديد، بلال، 2020: 71).

وبما أن نظرية القوة القاهرة تُعالج أوضاعًا استثنائية لذا نجد أنها ترتبط بموضوع دراستنا برابطة مشتركة قوامها تصحيح ما تسفر عنه تلك الأوضاع الاستثنائية من آثارًا سلبية تتمثل في تفكك الرابطة الزوجية وسيطرة أحد طرفيها على مجريات الأمور في العلاقات المنبثقة منها: علاقة الأبناء مع آبائهم بعد الانفصال، ومع أجدادهم، وأقاربهم، وتُمارس القوة من ناحية الطرف الحاضن.

#### خامسًا: نظرية الهيمنة الذكورية

عندما نتحدث عن نظرية الهيمنة الذكورية فأننا لا نقف عند ثقافة مجتمعاتنا العربية، وإنما يتعدى الأمر إلى المجتمعات الأخرى، ولقد تبين من مؤسس النظرية



بورديو Bourdieu أنها تتبع من لا شعورنا لدرجة لا ندركها بعقولنا، حيث تتفق مع توقعاتنا، ولهذا تكمن الفكرة الرئيسية للنظرية في قوة الرمز والمعرفة والثقافة والتواصل، وأنها تتمحور حول السيطرة الرمزية بشكل غير محسوس وغير مرئي عن طريق الطرق الرمزية المتمثلة في التواصل والمعرفة والثقافة.

وتُعتبر الهيمنة الذكورية في مجتمعاتنا العربية أكثر استبدادًا، وذلك لأنها مغروسة ثقافيًا في عقول البشر، حيث تظهر في النصوص الدينية، والموروث الثقافي، والمناهج التعليمية والتربوية، وهذا يعني إنها مبنية على الشعور والقصد الواضح (كداي، عبد اللطيف. 2016: 13-14).

ومن خلال ما سبق فأنا نلاحظ مدي ارتباط الهيمنة الذكورية مع موضوع البحث حيث تتجلى أهميتها من خلال تأصل المجتمعات العربية بالنظام الأبوي المتسلط داخل الأسرة، حيث تستمد النظرية قوتها من العلاقات الاجتماعية المتسلطة داخل الأسرة، وتظهر في ثقافتنا عمومًا، ولقد أشار هشام شرابي إلى العلاقة الأبوية والثقافة الذكورية نابعة من أن هذه المجتمعات ترى المرأة هي حجر الزاوية في النظام الأبوي، حيث يقوم النظام على استعباد المرأة، ومن هنا ظهر العداء العميق والمستمر في المجتمع العربي للمرأة ونفي وجودها الاجتماعي كإنسان، مما نتج عنه ظهور نظريات تدعم المرأة وكذلك وقوف القانون بصفها، وهذا يرجع إلى أنها الطرف الحاضن في أغلب الدعاوي القانونية وخاصة حق رؤية الصغير.

#### التعليق:

وبعد تناول المداخل النظرية المختلفة في دراسة الأسرة والتنشئة الاجتماعية والقانون، يتضح أنه لا يوجد مدخل نظري شامل يجمع بينهما، ولذلك سوف تحاول الباحثة الاستفادة من مختلف المداخل النظرية في دراسة الأسرة والتنشئة الاجتماعية والقانون، أي أن الباحثة سوف تحاول الأخذ بنظرة متعددة تجمع بين الأفكار والقضايا المختلفة التي تثيرها مختلف المداخل النظرية، وتري الباحثة أن هذه النظرة التعددية يمكن أن تثري المعرفة السوسولوجية حول الآثار الاجتماعية لقانون الرؤية على أبناء الطلاق.



## المراجع:

- أحمد، سلوى محمد المهدي. (2013). الضبط الاجتماعي ودور المجالس العرفية في فض النزاع الأسري: دراسة ميدانية في مدينة الأحساء.
- أيدو، ليلي. (2013). التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل: مقارنة سوسيونفسية. مجلة العلوم الأنسانية والاجتماعية. جامعة عباس لغرور خنشلة. ع 11.
- بني أحمد، خالد على سليمان. (2006). الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. جامعة آل البيت. مج 1. ع 2. الأردن.
- الحسن، احسان محمد. (2015). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. دار وائل للنشر. عمان. ط 3.
- حليم، نادية. (2004). قانون الأحوال الشخصية في مصر والتعديلات المقترحة عليه. المجلس القومي للمرأة. المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
- الخشاب، مصطفى. (2002). علم الاجتماع ومدارسه. الأنجلو المصرية. القاهرة.
- الخواجة، محمد ياسر. (2008). النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية.
- العتار، سهير عادل. (2017). علم الاجتماع العائلي. النسر الذهبي للطباعة. القاهرة.
- كداي، عبد اللطيف، (2016). دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير. المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية. الورقة البحثية: المرأة ورهان التربية والثقافة في مواجهة خطاب التطرف في ظل التحولات الاجتماعية في المنطقة العربية. المغرب.
- لطفي، طلعت إبراهيم. (2009). دراسات في علم الاجتماع الجنائي. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة.
- المغربي، محمود، وصنديد، بلال. (2020). التكيف القانوني للجائحة الكورونية على ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة بين صلاية المسلمات ومرونة الاعتبارات: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. كلية القانون الكويتية العالمية. ملحق خاص. ع 6. الكويت.

Beaste Chris, 1999: 26

Walby, S. (1996). Key Concepts in Feminist Theory. FREIA. Denmark.